ISSN: 2437-0827 مجلة دراســـات في علم اجتماع المنظمات
المجلد:10(العدد:02)السداسي الثاني/2022 https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/234

تحديات التبيئة المحلية للنشاط المدني في الجزائر "من المشيخة إلى المأسسة"

Challenges of the local environment for civil activity in Algeria "for traditional to institutionalization"

دناف أسماء، [2]بوعناني ابراهيم [1]

[1] جامعة الجيلالي ليابس –سيدي بلعباس-الجزائر، asma.socio13@gmail.com
[2] جامعة الجيلالي ليابس –سيدي بلعباس- الجزائر، brahim_socio@yahoo.fr

تاريخ الإستقبال: 2022/12/03 تاريخ القبول: 2022/12/24 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص: يمثل المجتمع المدني اليوم ومؤسساته الفرعية فضاءات لممارسة الحرية والمشاركة وخلق المبادرات وتجسيد روابط التضامن لتحقيق ما يستلزم من العدالة الاجتماعية للدفع بالمجتمعات نحو التنمية الشاملة. غير أن سجال واقع العمل الجمعوي في الجزائر بات محل استفهام من طرف مهتمين وذوات باحثة، وما تعلق بالتحولات والأدوار الجديدة التي بدأت تضطلع بها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتغير المجتمعي ضمن ثنائية (التقليد /الحداثة) هذه الأخيرة التي تتخذ من المأسسة كأحد صورها، فصار علينا إلزاما من بوابة حقل علم الاجتماع التنظيمات التنقيب في حفريات كيفية الانتقال من عمل تطوعي خيري تضامني مرسخ في ذهنية الجزائري في مجتمع القبلية والعشائرية ذات البعد الإثني والديني إلى عمل جمعوي مؤسس قانونيا وتنظيميا وكيان لإنتاج ثقافة العمل الجمعوي القائمة على مبادئ العمل الجماعي التشاركي وروح المبادرة التطوعية والتضحية صوب المصلحة المجتمعية العامة.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني؛ الجمعية ؛ ثقافة المؤسسة؛ ثقافة العمل الجمعوي؛ المجتمع المحلي

Abstract:

Civil society today and its subsidiary institutions represent spaces for exercising freedom and participation, creating initiative and embodying solidarity ties to achieve what is required of social justice to raise societies towards comprehensive development.

interested However, the reality of associative work in Algeria has become questionable by roles that they have people and researchers, and what is related to the transformations and new ter binary (tradition and begun to play.Especially when it comes to societal change within the lat of its forms.So we became obligated from the modernity), which takes institutionalization as one field of sociology, organizations, to excavate excavations, how to move from a charitable, based work that is rooted in the Algerian mentality in a society, tribalism, and -solidarity and religious.To a collective work that is legally and tribalism, which is ethnic organizationally established and an entity to produce a culture of collective work based on the principles of interest participatory teamwork and the spirit of voluntary initiative towards the general societal

Keywords: civil society; .Assembly.Culture;The institution ;associative work of the culture; local community.

المرسل: دناف أسماء

1. مقدمة

إن واقع مجتمعاتنا اليوم تحتم بناء أرضيات خصبة، ذات أسس مبنية على أطر عقلانية رهانها الوحيد تجسيد مشروع مجتمعي ذا مرجعيات تأسيسية وتحديات مجالية مختلفة، إن تعقد المسائل المجتمعية التي تباينت في معالم تكوينها ونمطية التشكيلة العلائقية في تفاعلها بين الفرد والآخر بخصوصياتها الثقافية التي أنتجت فسيفساء الذهنيات، وأمام حتمية التغيير كخيار الانتقال من التقليدي المحلي إلى الحداثي الكوني ضمن مراحل كرونولوجية وتماشيا مع الخصوصية التي تعكس تاريخانية المجتمعات العربية بوجه عام والمجتمع الجزائري بشكل خاص هذا الأخير الذي شهد منعطفات وارتدادات على أكثر من صعيد ترجمت في الحراك الاجتماعي ليضمن الاستمرارية وتحقيق التعايش ضمن تفاعلية علائقية لتزداد حدة حراكها اليوم نظرا لظهور أبجديات جديدة بمعطيات راهنية فرضت حتمية استقرائها والتأسيس لعناصر وبنى اجتماعية وتشكيلة مفاهيمية ابستيمية تتماشى وطبيعة التحولات والتغيرات المجالية.

إنّ المتتبع لحيثيات المجتمع المدني كمفهوم وممارسة يدرك المكانة التي يحظى بها فهو يعود بنا إلى سياقات تاريخية تحيلنا إلى مجموع ما عرفته أوربا من حركات التحرير والديمقراطية، فقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بإلغاء ما يعرف بالوصاية التي تمارس بكل أنواعها وتفريعاتها وتلويناتها على الشعوب، إنه مفهوم يعبر بصفة أدق عن رؤية مستقبلية لمجتمع فعال يشارك جزء كبير من مواطنيه في الحياة العمومية، لاسيما وأن المجتمع المدني على النحو من ذلك هو شكل من أشكال التنظيم المجتمعي الذي يُعنى بتنظيم ديمقراطي مستقل عن الدولة، يرمي بالأساس إلى ترسيخ جملة من الثقافات، وهذا ما يستلزم الوقوف على بداية البدايات على حد تعبير أحمد شراك. فكثيرا ما تردد على مسامعنا مفهوم "المجتمع المدني " وخاصة في الوقت الراهن لما اتسم من تغيرات وتحولات شملت مقتضياتها مجالات حياتية، تتأرجح بين جميع المستويات والقطاعات على الصعيدين الكوني العالمي والمحلي العربي خاصة. هذا الأخير الذي حاول أن يؤسس لذات المفهوم من حيث المقاربات الابستيمية الإجرائية والواقعية المبنية على التمثل والممارسة الفعلية وفي ظل حيثيات الحراك الاجتماعي العربي والرؤى التحليلية بمختلف مستوياتها نجد أنفسنا أمام استشكال كبير مفاده هل السيرورة التاريخية للمجتمعات العربية جعلتها في حاجة ماسة إلى تشكيل ما يسمى بالمجتمع المدني أم هي فكرة استوردت من المجتمعات الغربية وتم التأسيس لها على المستويين المفهوماتي والممارساتي؟ بعبارة أخرى: هل السيرورة سبقت الفكرة أم العكس؟ هذا ما يجعلنا نعيد صياغة استشكال للباحث "**جمال غريد** " حينما تساءل عن أية جامعة لأي مجتمع لتستوقفنا لحظة تساؤلية مفادها أي نشاط مدني لأي مجتمع؟

إن بغية التنقيب في حيثيات نمطية المجتمع المدني، ومؤسساته الفرعية وخاصة الجمعيات كمثال لا للحصر من خلال فهمها وتحليلها وتفكيك مفهوماتها إذ أن الجمعية وحسب طوكفيل" أنها تعاون مجموعة من الناس بغض النظر عن الاختلافات القائمة بينهم، تعلمهم كيف يجعلون إرادتهم في خدمة إرادة الآخرين وعلى جعل جهودهم الخاصة في خدمة الصالح العام"[1]. وتبرز أهمية الجمعيات اليوم في ظل الظروف الباتولوجية

التي يعرفها المجتمع وتموضعه ضمن حلقة التأزم هنا تأكد الباحثة "فاطمة المرنيسي" على مبدأ تدبير الشأن العام والمصلحة العامة في العمل الجمعوي من اجل تجاوز الأزمة المجتمعية.[2]

فأمام تقنين ومأسسة العمل الجمعوي في الجزائر بمختلف تجلياته المجالية وأنماط هياكله التنظيمية من دستور 1963 إلى صدور القانون 12/06 الصادر في سنة 2012، إذ أصبحت الجمعية تمثل تنظيما بمكوناته الأربع الأساسية من الهيكلة التنظيمية إلى رأس المال البشري ورأس المال المادي وطريقة التسيير وأن أي خلل في التفاعل بين هاته المكونات يختل التنظيم أو النسق الكلي. إن التأسيس للعمل الجمعوي ميدانيا بغض النظر عن القواعد والقوانين يستلزم توفر ثلاثية التضحية والتكافل والعطاء المستمر في سبيل تحقيق المصلحة العامة هذه المؤشرات تأسس لثقافة العمل الجمعوي الفعال، لكن إذا رجعنا إلى استقراء معطيات مجتمعنا المحلي من خلال أن العمل التطوعي الذي يتضمنه مفهوم "التويزة" له صدى كبير وإقبال عليه اعتقادا وفعلا كتعبير عن تماسك وقوة المجتمع في حين نجد أن الإقبال على العمل التطوعي المنطوي ضمن مفهوم "العمل الجمعوي " ظل ضعيفا نوعا ما وإذ نستثني وجوده بقوة في بعض المجالات خاصة ما تعلق بالعمل الخيري لارتباطه بالعامل الديني، لنقف على جدلية الحداثة والتقليد في المجتمع الجزائري ونتساءل هل استوعب المجتمع الجزائري قيم الحداثة بكل مدخلاتها أم انه استوعب فقط المعالم الشكلية لها واتخذها كمؤشر لحداثته؟ على الرغم من الحركية القانونية والتنظيمية للجمعيات في الجزائر، إلا أنها لم تصل إلى درجة فاعلية المأسسة لأنه وكما أوضح **سان سوليو** أن المؤسسة ليست مجرد قوانين ولوائح تنظيمية. وإنما هي مجال من العلاقات الاجتماعية المعقدة أي أنها نتاجا لبناء اجتماعي وليست امتداد لبناءات أخرى. هذا من جهة ومن جهة أخرى وبالنظر للبعد الوظيفي للثقافة بالنسبة للتنظيم الجمعوي، إن كل جمعية لها قدرة إنتاج كيان ثقافي يحمل مورثات الخصوصية كفيلة بخلق التفاهم وفعلية الروابط الاجتماعية ضمن فضاء العام الذي يصل بنا إلى الاعتراف المجتمعي هذا الأمر الذي لم تستطع الجمعيات في الجزائر ترويضه والتمكن من تحقيقه. من هنا نطرح استشكالات تمكننا من الفهم والتحليل وتوضيح الرؤى.

ما هي مكامن الخلل الوظيفي في مأسسة العمل الجمعوي؟ وهل عجز الجمعية من افتكاك الاعتراف المجتمعي راجع إلى ترسيخ ثقافة جمعوية انطلاقا من ثقافة المجتمع في الجمعية؟

2. التأسيس التأصيلي للمفاهيم ذات الصلة

إذا كان المفهوم تصور ذهني عام ومجرد لظاهرة أو أكثر وللعلاقات الموجودة بينها، فإن التعميمات وكذلك التوصيفات تفرز في معجم اللغة اليومية عند بداية أطوار البحث العلمي، وبالتالي كل تنامي في التخصص العلمي غالبا ما يحمل معه نسق مفاهيم متخصصة تحتل مركزا أساسيا في الأبحاث العلمية والاجتماعية والإنسانية لما لها من دور في ضبط أنسنة الحياة اليومية[3]، وتراكيب بناء النظريات التي تعد بوصلة توجه الباحث نحو التحليل الصحيح للظاهرة.

إن مما لاشك فيه أن أي تواصل لغوي لا يتحقق بين الناس إلا بالمفاهيم هذه الأخيرة تجعل الإنسان يفرق بين شيء وشيء، كائن وكائن، كيان وكيان، لهذا فالمفاهيم كي تكتسب الفعالية الابستيمولوجية يجب

أن تحقق درجة من الانسجام والاتساق في مختلف حقول المعرفة المؤسسة ضمن نسق مفتوح على المعارف المختلفة والتي أكد "غاستون باشلار" أنها ليست معطاة بالمرة، بل هي بناء متراص يسمح للباحث أن يبدع في شاكلته مع الحفاظ علي القواعد الابستمولوجية الممنهجة والمتفق عليه.

ونظرا لحساسية التعامل مع المفاهيم يضيف محمد أركون في هذا الصدد أنه على الباحث أن يتعامل مع المفاهيم كما يتعامل الطبيب الجراح مع أدوات الجراحة حيث أن أي خطأ يودي بحياة المريض، وبالتالي أي خطأ في الأدوات المفاهيمية يودي بالباحث إلى الانحرافات التي توقعه في الدوغمائية البحثية.

وبعد هذا التأسيس الممنهج لمفهومية ودور المفهوم سنشرع بتحديد المفاهيم الأساسية في موضوعنا هذا بغية التمكن من مناقشتها وتحليلها ضمن مقاربات مختلفة.

1.2 المجتمع المدني

ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالقرن 17 في سياق ترجمة لمؤلف **أرسطو** " في السياسة " حيث لم يكتسب معناه التأسيسي إلا مع بداية القرن 19 من خلال تقابله مع مفهوم آخر وهو مفهوم الدولة، هناك أشار الباحث "**عزمي بشارة** " أن لفظ المدني مشتقة من لفظ "مواطن " في مقابل الباحث "**محمد عابد الجابري** " الذي أكد أن لفظ مدني مشتقة من "المدينة أو التمدن "، فتصادمت الرؤى الاشتقاقية للمعنى الاصطلاحي للمجتمع المدني.

وفي سنة 1821 من خلال كتاب **هيجل** المعنون ب: "مبادئ فلسفة الحق " ربط ين مفهوم المجتمع المدني وما يقابله بمفهوم الدولة والمجتمع السياسي فالمجتمع المدني حسب **هيجل** يمثل اللحظة الثانية ضمن اللحظات الثلاث المشكلة للحياة الأخلاقية وهي لحظة وسطية بين لحظتي الأسرة والدولة، وأكد على الفصل بين المفهومين (الدولة /المجتمع المدني) وعد م الخلط بينهما، ليأتي القرن 19 مع فلاسفة العقد الاجتماعي أمثال سبينوزا وروسو ولوك فتحدثوا عن المجتمع المدني والمجتمع السياسي دون إقامة أي تمييز بينهما. وبعد الحرب العالمية الأولى ظهور بوادر المأسسة صاغ " **أنطونيو غرامشي** " تعريفا للمجتمع المدني وعرفه على أنه " مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعي المواطنين أي أن وظيفة التنظيمات داخل المجتمع هي المهيمنة على عكس الرؤية الماركسية في اعتبار الهيمنة مصدرها البنية الفوقية وليس البنى التحتية للمجتمع[4]، هذا على مستوى الفكر الغربي. أما على مستوى الموروث الفكري العربي فنجد "**محمد عابد الجابري** "يعرف المجتمع المدني أنه وقبل كل شيء مجتمع المدن وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية فهي مؤسسات إرادية وشبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي التقليدي التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتميا إليها مندمجا فيها لا يستطيع الانسحاب منها[5]، أما "**سعد الدين إبراهيم** " فيعرفه بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإرادة السلمية

للتنوع والاختلاف، وتشمل كلا من الجمعيات، النقابات والأحزاب، الأندية أي كل ماهو غير عائلي وغير إرثي[6].،كما يعتبر الباحث "**عبد الله حمودي** " المجتمعات المدنية هي تلك التشكيلات التي عمدت تفصل عن الأسرة والقبيلة وعن الطبقة الاجتماعية وبالتالي فإن بناءها الداخلي وقواعد عملها وأخلاقياتها كلها تأتي بشكل مختلف عن ما هو عليه في الأسرة والقبيلة والطبقة.وبالتالي المجتمع المدني هو كل التشكيلات المنفصلة عن الدولة تعمل على تحقيق المصلحة العامة وتلبية حاجات الطبقات الشعبية التي فشلت الدولة في إشباعها، وبما أن الندوة في إطارها العام جاءت حول العمل الجمعوي أو الجمعيات كإحدى المؤسسات الفاعلة للمجتمع المدني، فماهي الدلالات السوسيولوجية لمفهوم الجمعية؟

2.2 الجمعية:

لا يمكن فصل الجمعية عن المجتمع المدني كونها تمثل إحدى وأهم الوحدات المركبة للمجتمع المدني، حيث تؤكد السوسيولوجية "**ميشيل كاسريل** " أن مفهوم الجمعية ارتبط بالقرن 19 مع **طوكفيل** الذي يراها تعاون بين مجموعة من الناس بغض النظر عن الاختلافات القائمة بينهم على مستوى السن، العقلية والثورة. ...الخ إنها تقرب وتخلق الاتصال بينهم وتعلمهم كيف يجعلون إرادتهم في خدمة إرادة الآخرين وعلى جعل جهودهم الخاصة في خدمة المصالح العامة.

إن تنوع مجالات العمل الجمعوي اليومية يقود إلى تعدد منطق الفعل الجمعوي الذي يؤكد الباحث "**برنار انجولرا**" أنه يمكن إدراك الجمعية كشكل مؤسسي قائم على التوفيق بين عدة أشكال من منطق الفعل من أجل ترسيخ مبدأ المصلحة العامة.،أما بالنسبة للباحث " **المنصف وناس** " فيعتبر الجمعية نمط من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية وإنها هيكل من هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي وأنها تدريب فردي وجماعي المعارف ووضعها موضع التطبيق على الاستفادة من المعارف ووضعها موضع التطبيق تحقيقا للنفع العام. وبالتالي الجمعية ما هي إلا تنظيم اجتماعي مفتوح يتكون من فاعلين وضعوا استراتيجيات مدروسة من أجل تحقيق رهانات لا تتعارض والقوانين المجتمعية محو التأسيس للمصلحة العامة ومواجهة مختلف التحديات التنموية.[7]

فإذا كانت الجمعية عبارة عن تنظيم اجتماعي يتكون من فاعلين ذو ذهنيات مختلفة فإننا في حلقة الثقافة والبحث في أبعادها ضمن أطار مؤسساتي فكيف نقارب ثنائية (الثقافة/المؤسسة)؟

3.2 ثقافة المؤسسة:

إن ثقافة المؤسسة مفهوم مركب وأن الثقافة لوحدها من المفاهيم الأكثر تعقيدا في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية رغم أنها الأكثر استهلاكا كموضوع البحث من طرف المختصين وكما وصفه "**إدغار موران**" بأن الثقافة بداهة خاطئة وكلمة تبدو وكأنها ثابتة حازمة والحال أنها كلمة فخ خاوية منومة ملغمة ونظرا لزئبقية المفهوم يوجد أكثر من 200 تعريف له انطلاقا من الماهية الانثروبولوجية عبر "**مالونوفيسكي** " الذي يرى بأن الثقافة تشمل الحرف الموروثة والسلع والعمليات التكنولوجية والأفكار والعادات والقيم وأن

الثقافة هي الكل المتكامل الذي يشمل على السلع المستهلكين والمواثيق التي تتعاهد عليها الجماعات المختلفة والأفكار والحرف الإنسانية المعتقدات والأعراف.

أما الماهية السوسيولوجية نجد تعريف "**بيتريم سو"روكين** " للثقافة بأنها مجموع كل شيء أو أكثر من الأفراد المتفاعلين مع بعضهم أو الذين يؤثر أحدهم في تحديد سلوك الآخرين [8]،فيما يتوجه "**آلان توران** " في تبنيه لمفهوم الثقافة على أنها حركة تاريخية مستمرة ولها ثلاث مكونات أساسية: التاريخانية، أسلوب المعرفة، نمط وسيرورة التراكم. أما المؤسسة حسب "**سان سوليو** " ليست مرآة عاكسة لمحيطها المحلي أو الغير المحلي تتصارع فيها الثقافات متباينة ومتناقضة، بل كل المؤسسة لها كيانها الاجتماعي التنظيمي والاستراتيجي الذي يحكم الممارسات الجماعية والفردية يتفاعل معها ويؤثر فيها، وتؤثر فيه بدورها فعوض أن نبحث عن ثقافة المجتمع في المؤسسة لا بد أن نبحث عن ثقافة المؤسسة كنتاج ومنتج للكيان الاجتماعي، فسان سوليو لا ينظر إلى المؤسسة على أنها مجرد قواعد وقوانين ونماذج تسييرية بل هي مجال من العلاقات الاجتماعية المعقدة أي أنها نتاجا لبناء اجتماعي وليست امتداد لبناءات أخرى.

وبالتالي ثقافة المؤسسة حسب **EH. shein** هي مجمل الاختيارات والافتراضات القاعدية التي اكتسبها أو أنتجها أو طورتها مجموعة في محاولاتها لإيجاد الحلول للمشاكل والتأقلم الخارجي والإندماج الداخلي والتي أثبتت نجاعتها وفعاليتها بالنسبة لهم فاعتمدوها من جهة وأصبحوا بذلك يتداولونها على أنها الطريقة الصحيحة والجيدة في إدراك ومعالجة هذه المشاكل [9].وعليه يمكن أجرأة المفهوم على أنها مجموعة متجانس للمواقف المشتركة للمكونات الداخلية والخارجية التي تحدد السلوك وتوجهه.

3. بانوراما العمل الجمعوي في الجزائر

لا يمكننا الحديث عن العمل الجمعوي وفهم حيثياته دون التطرق إلى مسار الحركة الجمعوية في الجزائر في شكل محطات تاريخية وفق سيرورة تغيرية، سنقف أمام أبرزها:

ما جاء به دستور 1963 في مادته 19 حول إمكانية إنشاء الجمعيات وضمان الدولة لحريتها، لكن المجتمع الجزائري أنهى عقد الاستعمار الفرنسي لينعم بالحرية ليجد نفسه مكبلا بقيود أيدولوجية سيطرت فيها مبادئ الحزب الوحيد، حيث أن أي جمعية لا تتماشى مبادئها مع القواعد الحزبية للحزب الواحد تمنع من الإنشاء ما أدى إلى ترجمة العمل التطوعي في شكله التقليدي فيما يسمى "**بالتويزة** "على أنها نشاط تطوعي تعاوني خيري متأصل في الذات الجزائرية بعيدا عن القواعد البيروقراطية الملغمة بالإيديولوجية السياسية، فعلى الرغم من صدور أول تشريع جزائري للجمعيات ل1971ويتمثل في المادة رقم 71/79 بقيت الإيديولوجية هي المعيار الفصل في الإنشاء من عدمه.

وعلى ضوء فشل الدولة الجزائري في تبني مبادئ الديمقراطية التي تلح على ضرورة فسح المجال أمام المجتمع المدني ومؤسساته ليلعب دوره داخل المجتمع ويكون حلقة الوصل بين الطبقات الشعبية والبنى الفوقية وأن غياب هذا الوسيط زاد في تردي الأوضاع ودخول منعرج لا تدري الدولة الجزائرية أين سينتهي

فكانت انتفاضة أكتوبر أكبر مفاجئة أكتوبر 1988 اصطلح عليها بثورة الشباب كتعبير عن الرفض القطعي لوضعية المجتمع وخاصة فئة الشباب ومن انتشار البطالة وتدني المستوى المعيشي الاجتماعي والافتقار إلى الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، هذا الأخير الذي أصبح باثولوجيا وسط بيئة يسودها الانحراف والآفات الاجتماعية وأصبحت رحلة التفكير والآمال متوجهة لما وراء البحار هذه النكبة لعبت الدور البارز في انفتاح الوعي الشباني والتفكير في خلق نزعة تغييرية استثنائية نوعا ما منطقها الانفتاح على الآخر، هدفها تجسيد مشروع مجتمعي، مبدأه تحقيق المصلحة العامة بدءا بدفن براثن الفكر والخطاب الأيديولوجي الدوغمائي وإحداث القطيعة بين جيل 1988 و مؤسسات الدولة، مما برز انفجارا هائلا في تأسيس الجمعيات في مختلف المجالات محاولين تدبير الشأن العام والمصلحة العامة من أجل تجاوز الأزمة المجتمعية إلا أن ما يعاب على هذه الفترة هو البحث عن الاكتفاء الاجتماعي والاقتصادي والرضوخ لمبدأ الريع وتجنب كل ما هو سياسي إذ بقي مكمن خوف الفرد الجزائري.

ليستمر تزايد هذا الانفجار في فترة التسعينيات أين امتلك الشباب مكانة اجتماعية وحضي بنوع من الاعتراف المجتمعي بعدما كان مهمشا فاقدا لذاته، صدر القانون 31/90 إذ عرفت الجزائر ارتفاعا متزايدا في عدد الجمعيات حيث أفادت الجهات الرسمية بالانتقال من 30 ألف جمعية سنة 1992 إلى 75 ألف سنة 2005 إلى 81 ألف سنة 2007 هذه المؤشرات حسب **طوكفيل** أن الربط بين مؤشر كثافة النسيج الجمعوي بعافية المجتمع وفق علاقة طردية، مبرهنا أن الجمعيات كفضاءات لتطوير الممارسة الاجتماعية وليتحمل المسؤوليات والوعي والارتباطات الاجتماعية المتبادلة. حيث كانت الجمعية حسب القانون 31/90 تقوم على أساس اتفاقية يعقدها عدد من الأشخاص طبيعيين أو معنويين و تتم هذه الاتفاقية بين أعضاء المؤسسين بمحض إرادتهم من أجل تحقيق هدف مشترك.

لقد أدخل هذا القانون عدة تعديلات جذرية على التشريع الخاص بالجمعيات، أهمها كما ذكرنا سابقاً تكريس حرية إنشاء الجمعيات، ورفع غالبية العراقيل التي كانت مطروحة من قبل.

حدد القانون الحالي توفر الشروط التالية لتأسيس جمعية:

– تعد أية جمعية باطلة في حالة ما إذا كان هدفها يخالف القوانين السارية والآداب العامة وفي حالة ما إذا تتوفر في الأعضاء المؤسسين الشروط المحددة في المادة 04 والتي تنص على أن يكون الفرد جزائري وراشد ويتمتع بكل حقوقه المدنية والسياسية وليس لديه تاريخ يخالف مصالح الكفاح التحريري.

– يجب عقد جمعية عامة تأسيسية تجمع 15 عضو على الأقل وتصادق على القانون الأساسي وتعين مسؤولي هيئاتها القيادية.

– يتعين على الأعضاء المؤسسين إيداع تصريح تأسيس الجمعية لدى:

– ولاية مقر الجمعية في حالة ما إذا كانت محلية أي يشمل مجال نشاطها بلدية واحدة أو عدة ولايات تابعة لنفس الولاية.

– وزارة الداخلية في حالة ما إذا كان نشاط الجمعية ذا طابع وطني أو جهوي.

– يستلزم على الأعضاء القيام بحملة إشهار فيما يخص تأسيس الجمعية في جريدة وطنية يومية واحدة على الأقل.

– حدد القانون أجلا مدته 60 يوما لدراسة ملف تصريح التأسيس (محضر الجمعية التأسيسية، نسختين للقانون الأساسي وقائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين) فإذا رأت السلطة المختصة أن تأسيس الجمعية مخالف للقانون يمكنها أن تحيل القضية على العدالة لتبث في الأمر، وإذا لم يحدث ذلك تعتبر الجمعية مؤسسة قانونيا بمجرد انقضاء الأجل المحدد حسب وصل التسجيل. [10]

هذا وجاء قانون 12/06 لملأ ثغرات وفجوات القانون السابق و خصوصا ما تعلق بتحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها بما يلي :

*تؤسس الجمعية من قبل أعضائها بعد إجراء جمعية عامة تأسيسية تثبت بموجب محضر اجتماع يحرره محضر قضائي وهذا لإضفاء الشفافية على اكتساب العضوية.

*حدد عدد أعضاء الجمعية على حسب مستوى التأسيس فعلى المستوى البلدي استوجب عدد الأعضاء 10 أما على المستوى الولائي بين 15–20 عضو والوطني ب 25 عضو.

*لتجنب البيروقراطية التأسيسية حدد القانون آجالا للرد على ملفات طلبات التأسيس إذ تعتبر الجمعية مؤسسة قانونيا بانقضاء هذا الآجال.

* الحق في الشراكة من خلال إبرام عقود واتفاقيات مع جمعيات أجنبية تتقاطع مع أهدافها في ظل بطبيعة الحال احترام دستور الدولة.

* رفع الدعم والإعانات المادية عن الجمعيات ولزوم الصمودّ أمام التحديات المادية لأجل تحقيق الأهداف العامة. [11]

4. العمل الجمعوي في الجزائر من العفوية العرفية إلى التنظيمات الحديثة

إن المنقب في حفريات النسيج الجمعوي في المجتمع الجزائري سيجد تجربة هذا الأخير في العمل الجماعي أكبر دليل على وجود امتدادات وأشكال وأنماط عديدة من المشاركة الاجتماعية تمظهرت في تجلياتها التقليدية مثل ظاهرة "**التويزة**" كواحدة من بين الممارسات التقليدية التي ترتكز على مبدأ العمل الجماعي والتضامن الاجتماعي وأكثر من ذلك يمكن الحديث عن "**التويزة**" كنظام في العهد العثماني فرغم التوسع الجماعي التعاوني الذي اقتضته نظام الجماعة وطبيعة تكوين القبيلة باعتبارها فرصة لتقديم العون والنفع للجميع، إلا أن الدولة العثمانية استغلت هذا النظام الذي كان يوحي على التلاحم والتضامن بين أفراد القبيلة أو الجماعة، فأصبح مفروضا على الفلاحين الذين ينتمون لنفس القبيلة أو الذين أراضيهم مجاورة لملكيات "**البايلك** "،حيث فرض نظام التويزة وصار يتوجب على الفلاحين القيام بحرث وحصاد أراضي الدولة وجمع محاصيلها في المخازن العامة هذا ما أسس لاقتصاد متين للدولة من خلال إدراك الدولة لقوة خلفية مفهوم التويزة في المخيال الشعبي للمجتمع الجزائري، وأصبح عملا مفروضا على الفلاحين هذا ما يمكننا من القول أن نظام التويزة كان بمثابة "**السخرة الإجبارية** "يندرج ضمن الضرائب الغير مباشرة. [12]

فعندما تتصادم التصورات والتمثلات تعبر عن ثقافة معينة بواقع هيمنت عليه السلطة والنفوذ فسيحيد حتما عن الهدف المرجو تحقيقه الذي اعتمد في أساسه وطريقة تنفيذه منافية تماما لمبادئه مما زاد من شقاء الفلاحين الجزائريين، إن الدلالة المتنوعة لمفهوم "**التويزة** " جعل هذا الأخير يتماشى وتاريخانية الظاهرة داخل المجتمع الجزائري فسميت "**بالنوبة**" و"**الجماعة**" و"**الانفلاس**" الذي يشير إلى هيئة تمارس مختلف النشاطات الإدارية والسياسة والقضائية [13]،حيث كانت تقوم بمختلف أعمال الزرع إضافة إلى أعمال البناء وإقامة الأعراس وكرم الضيوف وحتى في الحروب كما ذكرنا سابقا كمثال أثناء التواجد العثماني في الجزائر فقد عمل على تحويل هذا العمل التطوعي إلى "**نظام السخرة** "فأصبح الناس يعملون مجانا.

كما ترعرعت هذه الممارسة ضمن فضاء الريف من خلال تشكل العناصر المكونة له كالقرابة، النشاط الفلاحي والسلطة العرفية، العلاقات الاجتماعية والتربة الخصبة.فالمجتمع الجزائري وعلى مر التاريخ كان منتظما بشكل جماعي من أجل تحقيق غايات اجتماعية، اقتصادية وثقافية وذلك عن طريق آليات التضامن والتآزر الاجتماعي، نظرا للخصوصية الثقافية للبناء الاجتماعي إضافة إلى السيرورة التاريخية التي مر بها.

أمام هذه المعطيات التي شكلت حقيقة المجتمع وأمام التغيرات الطارئة على المستوى البنيات والبيئات المجتمعية، وانطلاقا من المرجعية القانونية للقانون الفرنسي الصادر بتاريخ 1901/07/01 الذي يوضح كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات كانت نقطة التحول في الجزائر وفق ثنائية (العرف/القانون) فقد عملت الإدارة الكولونيالية على تحويل المجالس الجماعية التقليدية إلى جماعات رسمية تتمتع بوضعية قانونية، حيث هذا التحول في الأشكال التي عرفتها الجماعة والفعل الجماعي بالمجتمع الجزائري عبر تاريخه فتح مجالا للتنقيب والاكتشاف من خلال بوابة سوسيولوجيا التنظيمات التي ظهرت كعلم مستقل بذاته في خمسينيات القرن الماضي، عالج قضايا ذات صلة بتقسيم العمل، تحولات العلاقات الاجتماعية في خضم المجتمع الرأس مالي الصناعي، علاقات العمل داخل المصنع، التنظيم البيروقراطي ويشير "**ألان توران**" إلى أن سوسيولوجيا التنظيم عموما لا تخرج عن نطاق ما يميز حق السوسيولوجيا عموما، فهو يعنى بدراسة الجماعات والتنظيمات بشكل ملموس كالمدينة والمصانع والمدارس...الخ من جهة ويهتم بدراسة الفاعلين الاجتماعيين داخل أي نمط من التنظيمات من جهة أخرى.

إن الاهتمام بالظاهرة التنظيمية وتحليل ما يجري في الوسط التنظيمي كعملية تكمن انعكاساتها الاجتماعية كما لاحظ "**ماكس فيبر**" من قبل في اتجاه التحديث من خلال مظاهر العقلنة في التنظيم البيروقراطي، فسوسيولوجيا التنظيمات هي جزء من المجهود النظري الذي بذله في دراسة المجتمع الغربي.

فالتحديث كظاهرة شمولية في المجتمع ينبغي أن تمس العلاقات الاجتماعية، علاقة التنظيم بمحيطه، هيكلة التنظيم وطرق التسيير، ثقافة المؤسسة السائدة. إن قراءة هاته المظاهر مجتمعة تجعلنا أمام حتمية واقعية للتنظيمات المعاصرة والتي تتخذ من التنظيم كعملية تحديث ضمن النسق العام للتغيرات المتماشية وشمولية التحديث في المجتمع.

هذا ما انعكس على المستوى البحثي من خلال عدد كبير من علماء الاجتماع المعاصرين والمهتمين بالظاهرة التنظيمية والذين جعلوا من التحديث خلفية رئيسة لتحليلاتهم، فالنسبة ل"**دوسين سيغريستان**" حاول أن يكون المنحى الضمني لبحوثه هو تحديث العلاقات الاجتماعية وأن اجتياح عملية المأسسة في المجتمع هو مظهر يجسد المرحلة الراهنة، ويضيف بأن التحول التاريخي من الحرف إلى المؤسسة يعبر عن لحظة أساسية في ولوج الحداثة[14]، وتتجلى بالنسبة لآخرون في عملية المشاركة التي تكرس الديمقراطية كسلوك تنظيمي كما جاء في كتاب "**فدومينيك مارتان**" بعنوان "الديموقراطية الصناعية"مركزا على الأبعاد التجديدية لعمليات المشاركة المختلفة التي تشكل التنظيمات مسرحا له[15]. حيث أصبح التنظيم المعيار الكوني للبنيات الاجتماعية نتيجة الوعي بالأهمية الاستراتيجية لحياة التنظيمات و خاصة إذا تعلق بالجمعيات كمؤسسات فعلية خاضعة لمكونات النسق التنظيمي لاسيما وأن الجمعيات في الجزائر لم تعرف طريقها نحو الهيكلة التنظيمية والأطر التسييرية إلا بعد التقنين الذي تم في مطلع التسعينيات من خلال ما نص عليه القانون 90/31 هذا ما جعل الجمعية كتنظيم مجالا للفعل الجماعي المنتج وّأن نجاعة وفعالية التنظيم الجمعوي يتوقف على مدى قدرة هذا التشكل الاجتماعي القائم داخل الجمعية على أنتاج عقلنة تتماشى وثقافة العمل الجمعوي الحديث المنتج للتقدم والتنمية من خلال مستويات الخصوصية والبعد الهوياتي لكل جمعية والمكونة من :الاسم، القانون، المشروع، الأهداف، الثقافة والتسيير والأدوار حيث أن لكل جمعية خصوصياتها التي تميزها عن الأخرى فالاسم أمر يتعلق بالإلزام القانوني يفرض على الجمعية في الجزائر لحظة التصريح القانوني لدى السلطات الوصية وأن لا يكون يمس بأسس السيادة الوطنية فكما يشير "**تيتشه**" بأن الاسم الذي يربط بين الكلمة والشيء هو ذاته امتلاك لهذا الشيء[16]، ثم القانون الذي يعد من حق مؤسسيها وضع القوانين الأساسية والداخلية للجمعية شريطة احترام دستور الدولة الجزائرية هذه الهيكلة القانونية هي وسيلة لتأسيس وتحقيق مشروع كان السبب في خلق الجمعية فهاته الأخيرة قبل أن تصير واقعا فعليا كانت مجرد فكرة أو مشروع فهو بداية البدايات ونهاية النهايات بالنسبة للعمل الجمعوي.

إن هذه المؤشرات المؤسسة للجمعيات في الجزائر اقتصرت على التأطير القانوني والشكلي واعتبار الجمعية على أنها مجرد قواعد وقوانين ونماذج تسييرية، هذت ما رفضه "**سان سوليو** "واعتبر بأن المؤسسة تعدت ماهو قاعدي وقانوني وأصبحت نتاج لكيان اجتماعي ولثقافة خاصة بها فرغم أهمية هذا الشق في فهم الفعل الجمعوي من خلال تفكيك العناصر الثقافية المتمثلة في التمثلات والمعايير والقيم ما جعل العمل الجمعوي في الجزائر مجرد رهان لحلقة مفقودة ومضامين مفرغة فمتى وقفنا عند تمثلات الشباب الجزائري للعمل الجمعوي اتضحت معالم الانخراط الجمعوي من خلال المواقف ما يمكننا من الحديث عن ثقافة العمل الجمعوي فمن المفترض أن أي شاب يريد أن ينخرط في جمعية ما يجب أن نفهم ما تمثله للجمعية لنعرف بذلك المحددات الأساسية التي أثرت في فكرة الانخراط هذا ما يجعلنا أمام رهانين الرهان الأول معرفة المرجعيات التي تقف وراء فكرة انخراط الشاب في الجمعية، والرهان الثاني إمكانية تقدير صدمة التمثل مع الواقع الفعلي للعمل الجمعوي والذي يترجم في شكل مواقف عملية. إن ما هو سائد لدى الشباب الجزائري

اليوم أن الجمعيات مجرد وسائل لخدمة المصلحة الخاصة بدل العامة وأنه يستغل للظفر بامتيازات شخصية، حيث تصبح الجمعية في خدمة بعض الأشخاص، إضافة إلى طغيان التفكير المادي والنفعي، مركزية السلطة والقرارات من طرف رؤساء الجمعيات والتشبث بالمكانة داخل الهيكل التنظيمي للجمعية وخلق صور الزعامات والكاريزما وترسيخ قيم الطاعة والولاء وخاصة، وأن العمل تطوعي في الذهنية الجزائرية ناتج عن رغبة في الفعل ورفض فكرة وجود تراتبية هرمية مصممة في هيكل تنظيمي تضم رئيس الجمعية والأعضاء وكل عضو له دور موكل له داخل التنظيم الجمعوي.

5. خاتمة:

إن العمل الجمعوي في الجزائر ورغم هيكلته وتأطيره قانونيا وشق طريق المأسسة في ظل ميكانيزمات التحديث الشمولي ومحاولة التأسيس لثقافة العمل الجمعوي القائمة على المصلحة العامة وفق الثلاثية البعدية (التضحية، التعاون والتنمية) والتأسيسية للحس المشترك، إلا أنه وحسب "**هشام شربي**" في دراسته للمجتمع العربي أن البنية الهجينة تنتج ثقافة متناقضة عاجزة قاصرة وبالتالي، فممارسة العمل الجمعوي وتصادم وظائفه الظاهرة والكامنة ومظاهر اشتغاله الواقعي بقيت أقرب من حيث المضامين إلى الأشكال التقليدية للعمل التطوعي، والتعاوني وآليات التضامن الآلي القائم على روابط القبلية والجهوية وصلات القرابة فما تم في المجتمع الجزائري وبهذه المعطيات هو إعادة بناء النموذج التقليدي القديم في شكل جديد.

6. قائمة المراجع

[1].فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، أفريقيا الشرق، ب ط، المغرب، 2013، ص140

[2].المرجع نفسه، ص138.

[3] محمد مفتاح، المفاهيم معالم – نحو تأويل. واقعي، المركز الثقافي العربي، ط 2، المغرب، 2010، ص5-6.

[4].عبد الله بوصنوبرة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دوله بعنوان "الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب"،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة قسنطينة، 2011/2010، ص17.

[5].فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، أفريقيا الشرق، ب ط، 2013، المغرب، ص149.

[6]. عبد الله بوصنوبرة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دوله بعنوان "الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب "، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[7]. عبد الله بوصنوبرة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دوله بعنوان "الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب "، مرجع سبق ذكره، ص18.

[8]. بن عيسى محمد المهدي، أطروحة دكتوراه بعنوان:"ثقافة المؤسسة – دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر حالة بايب غاز في غرداية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص137

[9]. عيسى محمد المهدي، أطروحة دكتوراه بعنوان:"ثقافة المؤسسة – دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر حالة بايب غاز في غرداية، مرجع سبق ذكره، ص 143-144.

[10].عزاوي حمزة، مقال بعنوان: الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي، تخصص علم الاجتماع ، جامعة أدرار، ص10.

[11].المرجع نفسه، ص11.

[12].عقاد سعاد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان، "الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830) –دار السلطان أنموذجا–"، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ,قسم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013-2014، ص105.

[13].زيزي سهام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، بعنوان "التويزة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية –دراسة سوسيوأنثروبولوجية –، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المدرسة الوطنية الدكتورالية، تخصص أنثروبولوجيا، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص32.

[14]. لحبيب المعمري، التنظيم في النظرية السوسيولوجية، منشورات ما بعد الحداثة، ط1، 2009، فاس، ص145.

[15]. المرجع نفسه، ص146.

[16]. فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، مرجع سبق ذكره، 183.